

المنتدى العربي للتنمية المستدامة
التعافي والمنعة

15-17 March 2022 – 17-19 آذار/مارس 2022



الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة الحياة في البر

حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

يواجه الكوكب أزمة معقدة ناجمة عن فقدان التنوع البيولوجي وتغيّر المناخ والتلوث. والمنطقة العربية هي الأشدّ تأثراً بالأزمة لأنها عرضة لمخاطر تغيّر المناخ والنزاعات. ويؤدي تغيّر المناخ إلى تفاقم تدهور الأراضي، ويهدّد الغطاء الحرجي، ويسرّع توسع الأراضي الجافة التي تشكّل تقريباً نصف مساحة الأراضي الإجمالية في المنطقة. ويحدث تغيّر المناخ أيضاً تحولات لا عودة عنها في توزيع الأنواع البيولوجية وتفاعلاتها. وفي العديد من البلدان العربية، تسببت الحروب في تدمير الموائل، بما في ذلك المراعي والنظم الإيكولوجية للزراعات البعلية، وفي فقدان أنواع نباتية وحيوانية مهمة، مما ساهم في انتشار الفقر والنزوح والجوع.

وتشمل عوامل الإجهاد الرئيسية الأنشطة الاقتصادية غير المستدامة، ولا سيما الاستغلال المفرط للأراضي الزراعية فوق طاقتها الإنتاجية، وسوء استخدام الموارد الطبيعية في الزراعة. وتشهد مساحات كثيرة في المنطقة حلقة مفرغة حيث يتسبب التصحر وتدهور الأراضي في انخفاض كبير في الإنتاجية الزراعية، ما يحدّ من دخل المجتمعات المحلية الفقيرة، وفي تسارع انتشار الأنواع الدخيلة المُغيّرة، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور خدمات النظم الإيكولوجية، والإفراط في استخراج المياه الجوفية، وتفاقم النزاعات على الموارد الشحيحة. وتتفاعل هذه العوامل مع التوسع الحضري السريع والتعدي على الموائل الطبيعية الضعيفة، فتؤثر تدريجياً على صحة الإنسان ورفاهه ومنعته.

وفي حين لم يُقيّم بعد أثر جائحة كوفيد-19 على الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة، تشير الأدلة المتداولة إلى احتمال أن تكون الأزمة قد دفعت بالحكومات العربية إلى إعادة ترتيب أولوياتها، فأشاحت انتباهها مؤقتاً عن حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها واستخدامها على نحو مستدام. ولعل القيود المالية الوطنية التي ازدادت بفعل الأزمة قد حدّت من الموارد المتاحة لتمويل إدارة الغابات وإجراءات حفظ التنوع البيولوجي، مع أنّ التمويل العالمي ظلّ في معظم الأحيان متماشياً مع أولويات الحفاظ على الصعيد الدولي. وتتلاقى المخاطر الناجمة عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة مع التهديدات القائمة لتغيّر المناخ والتلوث والهشاشة الإيكولوجية لتشكل مصدر قلق متنامياً، ولا سيما بالنسبة للمجتمعات الفقيرة والمعرضة للمخاطر.

ويتيح التعافي من جائحة كوفيد-19 فرصة فريدة لإعادة البناء على نحو أكثر مراعاة للبيئة. ومن الضروري العمل على التخطيط الإقليمي المنسّق والاستراتيجي، وزيادة الاستثمار في الحلول المستمدة من الطبيعة، وإدارة المستدامة للغابات، وترميم المناظر الطبيعية من أجل عكس المسار الحالي للخسارة والتدهور وضمان منعة النظم الإيكولوجية وتعزيز الجهوزية الاجتماعية. وما يمكن تحقيقه من فوائد مشتركة على صعيد حماية صحة الإنسان، وتوفير فرص العمل، والحد من الفقر، والتكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من حدة آثاره، وضمان الأمن الغذائي، يفوق إلى حد كبير ما يلزم من تكاليف¹.



آثار جائحة كوفيد-19 على تحقيق الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

والتباطؤ العام للاقتصاد أسهمت في تحسين فرص حفظ الطبيعة وتجدها. لكن من المتوقع أن تكون هذه الآثار الإيجابية مؤقتة، من دون أثر يذكر على نوعية البيئة على المدى الطويل.

في المقابل، كان للزيادة في استهلاك المياه وتوليد النفايات في ظل الجائحة آثار سلبية على النظم الإيكولوجية في المنطقة، ولا سيما في البلدان حيث تُنم إدارة النفايات ومياه الصرف الصحي ضعيفة ومجهدّة بالفعل. ولعل الكميات المتزايدة من النفايات الطبية والخطرة والزجاجات البلاستيكية ومواد التعقيم الكيميائية والمطهرات تركت آثاراً سلبية شديدة على البيئة وصحة الإنسان.

طرحت الجائحة تحديات تمويلية في تنفيذ أنشطة الهدف 15. ففي قطاع الغابات مثلاً، شهدت بلدان المغرب العربي انخفاضاً في

قبل تفشي الجائحة، كانت المنطقة العربية تشهد تدهور الأراضي والتصحر، وتردي النظم الإيكولوجية، وفقدان التنوع البيولوجي بما في ذلك في الغابات. ولعل الجائحة تركت آثاراً مباشرة وغير مباشرة على النظم الإيكولوجية البرية، وإن لم يتم تقييمها بالكامل بعد. ونظراً للترابط الوثيق بين الأهداف في المنطقة، من المتوقع أن يؤدي التراجع في تحقيق الهدف 15 إلى التأخر في تحقيق أهداف أخرى من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 1 المعني بالحد من الفقر، والهدف 2 المعني بالأمن الغذائي، والهدف 6 المعني بالمياه، والهدف 7 المعني بالطاقة المستدامة.

قد تكون جائحة كوفيد-19 في مراحلها الأولى قد أوقفت مؤقتاً الأنشطة الاقتصادية التي لها بصمة بيئية، ما قلّل من الضغط على النظم الإيكولوجية. ولعل القيود المفروضة على الحركة

الحفظ خلال الأزمة. فخصص مرفق البيئة العالمية مثلاً تمويلاً إضافياً لتحليل الصلة بين الأمراض المعدية وإزالة الغابات وتفكك النظم الإيكولوجية⁴.

تطال آثار الجائحة على قطاع الغابات سُبل عيش العديد

من سكان الريف في المنطقة. فقد انعكست القيود على الحركة وعمليات الإغلاق انعكاساً سلبياً على التسويق المحلي للمنتجات الحرجية غير الخشبية وتصديرها، وهي من العناصر الرئيسية للقطاع الفرعي للغابات في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وتضررت جراء ذلك الأعمال التجارية في هذا القطاع، في حين أن برامج الدعم المالي والحماية الاجتماعية التي اعتمدت استجابة للجائحة لم تشمل هذه الأعمال أو القطاعات الحرجية الأخرى⁵.

سلّطت الجائحة الضوء على العلاقة القوية بين صحة الإنسان

وسلامة البيئة، فبيّنت أن تدمير الموائل والتعدي على تخوم النظم الإيكولوجية يزيدان من خطر ظهور الأمراض المعدية الحيوانية المصدر وتفشيها. لذلك، لا بد من التفكير في الخيارات التي يتعين اتخاذها للتعافي على نحو مستدام ومنع، ومن زيادة الاستثمارات في النظم الإيكولوجية السليمة⁶.

الإيرادات (بسبب فقدان السياحة البيئية) وتناقصاً في التمويل من الشركاء في التنمية. وأخر تقلص الميزانية تحقيق مقاصد الإدارة المستدامة للغابات². ومع تراجع القدرة على الرصد والمراقبة، ازداد الحصاد غير المشروع للأخشاب والمنتجات الحرجية غير الخشبية، والصيد غير المشروع والرعي في المناطق المحمية، كما في غابات الأرز في جبال الأطلس في المغرب.

لوحظت آثار إيجابية في بعض الحالات.

فقد شهدت بعض دور الضيافة القريبة من محميات المحيط الحيوي زيادة في الأعمال بفضل أفراد يسعون إلى الانعزال، وعوّض الاهتمام المتزايد بالأنشطة الطبيعية جزئياً انخفاض إيرادات السياحة الإيكولوجية، كما هو الحال في لبنان³. وازدادت الزراعة العضوية وحصاد النباتات البرية في ضوء الطلب المتزايد على المنتجات الصحية التي تسوّقها دور الضيافة، مما أتاح للمرأة فرصة حقيقية لتوليد الدخل، وحسّن نمو التجارة الإلكترونية التي عملت المرأة فيها على إنتاج المنتجات التقليدية وتسويقها، كما في تونس والجزائر.

تماشى التمويل العالمي مع الاحتياجات الناشئة من جراء الجائحة،

وهدف إلى زيادة دعم البلدان في النهوض بأولويات



©iStock.com/Patmal

2. Alhassan Nantogmah Attah, Initial Assessment of the Impact of COVID-19 on Sustainable Forest Management: African States, 2020
3. UNESCO, Working paper on Socio-economic Impacts of COVID 19 on biosphere reserves in the Arab region: An estimation of negative and positive externalities, 2021

4. Global Environment Facility, GEF Council marks 30 years of results and looks to the future, 2021

5. FAO, Policy responses to COVID-19 crisis in the Near East and North Africa – keeping food and agriculture systems alive, 2021

6. OECD, Gender and the Environment: Building Evidence and Policies to Achieve the SDGs, 2021



التدابير المتخذة من جانب الحكومات العربية

المشروع باستخدام نُهج علمية جديدة لحماية المكاسب من مخاطر تغيّر المناخ. ومن الأمثلة الأخرى مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل في أفريقيا، التي تتعاون فيها ثمانية بلدان عربية.

لم تركز الاستجابة لأزمة كوفيد-19 في البلدان العربية بشكل صريح على حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها. لكن بعض اتجاهات السياسات والمشاريع الأخيرة تمثل خطوات واعدة نحو تعافٍ أكثر مراعاة للبيئة. ومن هذه الاتجاهات:

1. **زاد عددٌ من البلدان العربية مساحات الغابات المخصصة لحفظ التنوع البيولوجي.** وازدادت المساحة الإجمالية للغابات التي يشكل فيها حفظ التنوع البيولوجي هدفاً رئيسياً للإدارة بنسبة 61.9 في المائة في السنوات الثلاثين الماضية، لتصل إلى 19.8 في المائة من إجمالي مساحة الغابات في المنطقة في عام 2020⁷. ويتيح وضع هذه الغابات تحت أنظمة الإدارة المستدامة فرصة مهمة لحماية التنوع البيولوجي. ومن الاتجاهات الإيجابية أيضاً إنشاء منصات لمشاركة أصحاب المصلحة في وضع السياسات الحرجية في عدة بلدان عربية.

2. **استُخدمت الأحزمة الخضراء في المنطقة لوقف تدهور الأراضي والتصحر وعكس هذا المسار.** ومن أهم الأمثلة السد الأخضر في الجزائر. فقد أطلق مشروع التشجير الذي يمتد على طول 1,200 كم في البلاد ويغطي 3 ملايين هكتار لأول مرة في السبعينات⁸. وفي السنوات الأخيرة، سعت الجزائر إلى إحياء

3. **يجري العمل على نطاق المنطقة كما بالتعاون بين المناطق لتقييم الشواغل البيئية العالمية ومعالجتها، مثل العواصف الرملية والترايبية، وهي مشكلة تزداد خطورة في المنطقة العربية، ولا سيما في بلدان المشرق، بسبب شحّ الأمطار وشدة جفاف التربة وتدهور الأراضي.** ومن الأمثلة الحديثة التعاون بين العراق والكويت لتحديد حلول التخفيف من الآثار وتنفيذها، وتعزيز المنعة إزاء العواصف الرملية والترايبية.

4. **جميع الدول العربية موقعة على اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر.** وكل ما تقوم به في إطار الهدف 15 عادةً ما يكون ضمن استراتيجيات وبرامج عمل وطنية متصلة بهاتين الاتفاقيتين⁹. وتسعى الدول العربية إلى الحفاظ على نظمها الإيكولوجية وتنوعها البيولوجي تحت مظلة الفريق العربي المعني بالاتفاقيات الدولية البيئية الخاصة بمكافحة التصحر والتنوع البيولوجي التابع لجامعة الدول العربية.

مبادرة الشرق الأوسط الأخضر

في تشرين الأول/أكتوبر 2021، أطلقت المملكة العربية السعودية مبادرة الشرق الأوسط الأخضر التي تدعو إلى التعاون الإقليمي لتحقيق غايات طموحة منها: زراعة 50 مليار شجرة في منطقة الشرق الأوسط، وترميم مساحة تعادل 200 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة لاحتجاز 2.5 في المائة من مستويات الكربون العالمية، والحد بأكثر من 60 في المائة من انبعاثات الكربون المرتبطة بإنتاج الهيدروكربون في المنطقة، بما في ذلك من خلال نظم نقل أكثر استدامة. وبموجب هذه المبادرة، التزمت المملكة العربية السعودية بزراعة 10 مليارات شجرة، وتوسيع مناطقها المحمية إلى أكثر من 30 في المائة من إجمالي مساحة الأراضي.

المصدر: United Nations, Middle East Green Initiative: 'pathbreaking work' to protect the planet, 2021.



7. FAO, Global Forest Resource Assessment, 2020

8. Ramzi Benhizia and others, "Monitoring the spatiotemporal evolution of the green dam in Djelfa province, Algeria", *Sustainability*, vol. 13, No. 14 (July 2021)

9. على سبيل المثال، قدمت 17 دولة عربية حتى تاريخه استراتيجيات وخطط عمل وطنية لحفظ التنوع البيولوجي. www.cbd.int/nbsap/about/latest/



الأكثر عرضة للإهمال

المجموعات التالية أكثر عرضة للإهمال في حال لم تعتمد الدول العربية حلولاً تعالج مباشرة المخاطر الخاصة التي تواجهها والتي تفاقم بفعل الجائحة.



يعتمد صغار المزارعين والشركات الصغيرة التي تقدم منتجات حرجية غير خشبية على زراعة الكفاف وقطاع الغابات لكسب الرزق، وهم الأشد تأثراً بتقلص خدمات النظم الإيكولوجية، مثل التلقيح ومكافحة تآكل التربة والآفات وترشيح المياه¹³.



في البلدان التي تشهد نزاعات والمعرضة لها، كالجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان والصومال والعراق ودولة فلسطين واليمن، يتواصل انهيار سبل العيش الزراعية الرعوية القائمة على النظم الإيكولوجية في المراعي والزراعة البعلية، ما يزيد من حالات المجاعة والنزوح. فالنزاعات تلوث الأراضي الزراعية والأنهار، وتسبب فقدان الأنواع الحيوية للتنوع البيولوجي. وفي ظل النزاع والنزوح، تضعف آليات التكيف والمنعة إزاء التحديات البيئية.



يمكن أن يدفع التصحر وتدهور الأراضي بأفراد من المجتمعات الريفية إلى النزوح إلى المدن، فتزداد الضغوط على المستوطنات الحضرية. وعادة ما يتحول النازحون إلى فقراء في المناطق الحضرية، ويعيشون في مستوطنات عشوائية معرضة للكوارث الطبيعية والمخاطر المناخية بما في ذلك الفيضانات.



غالباً ما تشكل المناطق المتوقعة أن تشهد آثاراً سلبية كبيرة جراء التغير البيئي العالمي موطناً لشعوب أصلية ومجتمعات محلية أخرى. وتواجه هذه المجموعات بالفعل عدة تحديات اجتماعية واقتصادية وبيئية ناجمة عن أوجه عدم المساواة التاريخية وضعف الوصول إلى الموارد التكنولوجية، وهي معرضة للعيش في فقر مدقع نحو ثلاث مرات أكثر من مجموعات مشابهة من غير السكان الأصليين¹⁰.



تشكل النساء الريفيات نسبة كبيرة من القوى العاملة في الزراعة. وتفتقر المرأة الريفية العاملة في الزراعة إلى الحماية الاجتماعية، فتتحمل عبئاً غير متناسب من تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي، ما يؤثر على سبل عيشها¹¹.



تواجه المنطقة العربية نزوحاً كبيراً للسكان، كان له أثر شديد على الأراضي المنتجة في المناطق المهجورة كما في المناطق المستقبلية للنازحين. فقد تعرضت الأراضي المنتجة إما للإهمال أو للاستغلال المفرط، ما أدى إلى إقصائها من الأنشطة الإنتاجية. ويتجمع اللاجئون والنازحون داخلياً في مخيمات مؤقتة عادة ما تشيد على أراض زراعية في البلدان المضيفة، ما يؤثر سلباً على النظم الإيكولوجية والقدرة الإنتاجية لهذه الأراضي¹².





توصيات على مستوى السياسات العامة لضمان تعافٍ شامل للجميع وتحقيق الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030

تضمن التقرير العربي للتنمية المستدامة لعام 2020 مجموعة من التوصيات لتسريع تحقيق الهدف 15 في المنطقة. وترمي هذه التوصيات وغيرها من التوصيات الواردة أدناه إلى توفير خارطة طريق للتعافي من جائحة كوفيد-19 على نحو مراعي للبيئة، وتعزيز المنفعة إزاء الصدمات والأزمات في المستقبل¹⁴.

زيادة الوعي بأهمية التنوع البيولوجي وأخطار تدهور الأراضي وفقدان الغابات.

تعزيز منعة جهود التعافي من خلال إعادة التفكير في دور البيئة في سياسات التنمية الوطنية، مع التركيز على المسارات الإنمائية الواعية للمخاطر.

الاستثمار في التوسع الاستراتيجي لشبكة المناطق المحمية في المنطقة وفي ترابطها، بما في ذلك مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية البرية والجبلية والخاصة بالمياه العذبة.

استحداث نُظم تخطيط أكثر مراعاة للتنوع البيولوجي ولتوفير خدمات النُظم الإيكولوجية ولتغيير المناخ.

إعداد حسابات النُظم الإيكولوجية الوطنية والبرامج الإقليمية الطويلة الأجل لجمع ورصد البيانات البيئية، من أجل توجيه القرارات على نحو أفضل.

وضع أطر تشريعية وسياسية وآليات مبتكرة للتمويل لدعم حفظ التنوع البيولوجي، مع مراعاة الترابط بين السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات، وبناء شراكات للتخطيط الإقليمي الاستراتيجي وتوليد المعرفة وتبادلها.

دمج الحلول المستمدة من الطبيعة في التعافي ما بعد كوفيد-19، من خلال تسخير أوجه التآزر الممكنة مع العمل المتعلق بتغيير المناخ وزيادة الفوائد المشتركة.

الاستثمار في الإدارة المستدامة للغابات، وتكثيف جهود ترميم النُظم الإيكولوجية المتدهورة والمناطق الغنية بالتنوع البيولوجي والمهددة بشدة، وإعادة تأهيل الأراضي الزراعية المتدهورة.

تعزيز القدرات المؤسسية والتنظيمية للمساعدة في تنفيذ عقد الأمم المتحدة لاستعادة النظام الإيكولوجي، ومواءمة السياسات والاستراتيجيات الوطنية مع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.

استخدام أدوات التقييم البيئي الاستراتيجي في عمليات التقييم الاجتماعي والاقتصادي.

بناء منعة النُظم الإيكولوجية إزاء مخاطر تغيير المناخ والمخاطر الطبيعية، لمنع ظهور أمراض حيوانية المصدر يمكن أن تؤدي إلى حالات طوارئ صحية عالمية.

إجراء عمليات تقييم إقليمية وما بين المناطق لفهم المخاطر العابرة للحدود على نحو أفضل، بما فيها ما ينجم عن العواصف الرملية والترابية، وتحديد المجالات التي يمكن أن تتعاون فيها بلدان المنطقة للتصدي لها.

اغتنام الفرص التي يتيحها عقد الأمم المتحدة لاستعادة النظام الإيكولوجي من أجل تكثيف إجراءات الاستعادة والترميم، وتلك التي يتيحها مرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق التكيف، وغيرها من آليات التسريع والتمويل من أجل تعبئة الاستثمارات، بما في ذلك استثمارات القطاع الخاص، لدعم استعادة النُظم الإيكولوجية والعمل المناخي على نطاق واسع وتعزيز ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي.

وقائع أساسية عن الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة

العالم	المنطقة العربية
<p>مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة الأراضي</p> <p>31.2 في المائة (2020) -0.11 في المائة منذ عام 2000</p>	<p>مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة الأراضي</p> <p>2.8 في المائة (2020) -0.54 في المائة منذ عام 2000</p> 
<p>التقدّم المحرز في إرساء الإدارة المستدامة للغابات</p> <p>بلغ معدل التغيّر الصافي في مساحة الغابات -0.1 في المائة (2020) +0.73 في المائة منذ عام 2010</p>	<p>التقدّم المحرز في إرساء الإدارة المستدامة للغابات</p> <p>بلغ معدل التغيّر الصافي في مساحة الغابات -0.6 في المائة (2020) -2 في المائة منذ عام 2010</p> 
<p>خضعت نسبة 58.3 في المائة من مساحة الغابات لخطة إدارة طويلة الأجل (2020) +0.57 في المائة منذ عام 2000</p>	<p>خضعت نسبة 33 في المائة من مساحة الغابات لخطة إدارة طويلة الأجل (2020) +3 في المائة منذ عام 2000</p>
<p>بلغت نسبة الغابات 17.8 في المائة من المناطق المحمية المنشأة قانوناً (2020) +1 في المائة منذ عام 2000</p>	<p>بلغت نسبة الغابات 18.1 في المائة من المناطق المحمية المنشأة قانوناً (2020) +2 في المائة منذ عام 2000</p>
<p>مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي</p> <p>73 في المائة (2018) +0.01 في المائة منذ عام 2000</p>	<p>مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي</p> <p>29.6 في المائة (2018) +0.08 في المائة منذ عام 2000</p> 
<p>البلدان التي اعتمدت أطراً تشريعية وإدارية وسياسية لضمان تقاسم المنافع على نحو عادل ومنصف</p> <p>61.2 في المائة من البلدان أطراف في المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (2021) +2 في المائة منذ عام 2012</p>	<p>البلدان التي اعتمدت أطراً تشريعية وإدارية وسياسية لضمان تقاسم المنافع على نحو عادل ومنصف</p> <p>81.8 في المائة من البلدان أطراف في المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (2021) +0.57 في المائة منذ عام 2012</p> 
<p>خلال نظام الإبلاغ الإلكتروني للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (2021) +30 في المائة منذ عام 2016</p>	<p>خلال نظام الإبلاغ الإلكتروني للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (2021) +35 في المائة منذ عام 2016</p> 
<p>خلال مركز تبادل المعلومات بشأن الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها (2020) +53 في المائة منذ عام 2015</p>	<p>خلال مركز تبادل المعلومات بشأن الحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها (2012) +23.8 في المائة من البلدان قدمت البيانات من</p> 

المصدر: الإسكوا، المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة.

